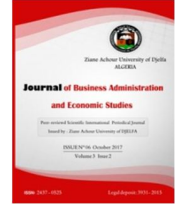




مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير،
جامعة عمار تليجي الأغواط (الجزائر)

الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة (تجربة الصكوك
الإسلامية بالسودان)

Islamic instruments as a legitimate alternative to finance the budget
(The experience of Islamic instruments in Sudan) deficit

عبدالله عيجولي^{1*}، abdellah.aidjouli@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/17

تاريخ القبول: 2019/12/05

تاريخ الإرسال: 2019/08/15

الكلمات المفتاحية

ملخص

الصكوك الإسلامية،
الصناعة المالية الإسلامية،
عجز الموازنة العامة.

تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية، ومن وسائل جذب المدخرات الحقيقية وتجميع الأموال اللازمة، وبطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتأتي هذه الورقة البحثية بهدف معرفة وتوضيح إمكانية توظيف الصكوك الإسلامية كبديل شرعي في تمويل عجز الموازنة العامة، وهذا من خلال التعرف على مفهوم الصكوك الإسلامية؛ وبرز أنواعها؛ بالإضافة إلى الآلية التي يمكن من خلالها الاستفادة منها في هذا المجال، كما سيتم التطرق تجربة عملية وهي التجربة السودانية باعتبارها تجربة رائدة ومتميزة في إصدار الصكوك الإسلامية؛ وتوظيفها في العديد من المجالات الاقتصادية.

تصنيف JEL: H62 ؛ O16

Abstract

Islamic Sukuk is one of the most important products of the Islamic financial industry. It is one of the means of attracting real savings and raising the necessary funds in ways that are compatible with Islamic Sharia. This paper aims at identifying and clarifying the possibility of employing Islamic Sukuk as a legitimate alternative in financing the budget deficit. As well as the mechanism through which it can be used in this area, and will be a realistic experience is the Sudanese experience as a pioneering experience and distinctive in the issuance of Islamic sukuk; and employment in many economic fields.

Keywords

Islamic
instruments,
Islamic
finance
industry,
budget deficit

JEL Classification Codes : H62 ؛ O16

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: abdellah.aidjouli@gmail.com

1. مقدمة:

تشهد الأدوات المالية الإسلامية انتشارا وازدهارا واسعا، ولا يقتصر هذا الانتشار على العالم العربي والإسلامي فقط، بل تعداه إلى العديد من البلدان غير الإسلامية. ولقد برزت الصكوك الإسلامية كواحدة من أهم هذه الأدوات التي استطاعت أن تجد لها مكانة بارزة في أسواق المال. فالصكوك الإسلامية تفتح الباب على مصراعيه للمشاركة في تعبئة المدخرات، من خلال إشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين من أفراد ومؤسسات وبنوك وغيرها؛ عن طريق الاشتراك في شراء هذه الصكوك، وبذلك يشارك حملة هذه الصكوك في دعم الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس يمكن لهاته الأداة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أن يكون لها دور كبير في تنمية العمل المصرفي الإسلامي، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى المقاصد النبيلة التي تهدف إليها الشريعة الإسلامية. ومن خلال ماسبق تأتي هاته الدراسة بهدف معرفة الدور الذي يمكن أن تقوم به الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدول، مع التطرق إلى التجربة السودانية باعتبارها تجربة متميزة في هذا المجال.

وعليه يمكن صياغة إشكالية هاته الدراسة كالآتي: **كيف يمكن للصكوك الإسلامية المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؟**

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان أهمية الأدوات المالية الإسلامية؛ وبالتحديد الصكوك الإسلامية، وإمكانية الاستفادة منها في العديد من المجالات الاقتصادية، والتي من بينها إمكانية توظيفها في تعبئة المدخرات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- الإحاطة بالجانب المفاهيمي لعجز الموازنة العامة؛ وأسبابه؛
- التعرف على البدائل التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي في علاج عجز الموازنة العامة؛ والمتمثلة في الصكوك الإسلامية،
- التطرق إلى الآلية التي يمكن من خلالها توظيف الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة؛
- عرض تجربة عملية لتوظيف الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة.

فرضيات الدراسة:

- عجز الموازنة العامة يتمثل في قصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة بأشكالها المتعددة؛ نتيجة الخلل الهيكلي القائم بين تيارات الموارد وبين تيارات الإنتاج؛
- تمثل الصكوك الإسلامية بديلا فعالا في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال إفراح المجال للمشاركة الشعبية لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة؛
- يمكن للصكوك الإسلامية في السودان من خلال تعبئتها للموارد المالية في تمويل عجز الموازنة العامة للبلد.

II. الدراسات السابقة:

1. غالمي زهيرة؛ تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية - عرض تجارب دولية - أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة؛ جامعة الشلف؛ الجزائر؛ 2016/2017، ولقد تم معالجة هذه الدراسة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تساهم البدائل التمويلية الإسلامية المقترحة في تمويل عجز

الموازنة العامة للدولة ، والتي تختلف أسسها ومنطلقاتها عن النظم الاقتصادية الوضعية وذلك في ظل الظروف والمستجدات العالمية؟

وكان الغرض من هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف أبرزها: الإحاطة بكل جوانب عجز الموازنة العامة من أجل فهمه أكثر من حيث الأسباب والآثار، وطرق التمويل. بالإضافة إلى الكشف عن دور السياسة المالية الإسلامية في الحد من عجز الموازنة العامة. من خلال البحث عن الصيغ المقبولة إسلاميا في التمويل؛ لعلاج مشكلة العجز في الموازنة العامة حتى تتوافق مع الشريعة الإسلامية الغراء. وخصوصا مع استمرار احتياج الدول الإسلامية إلى الأموال من أجل بناء وتوسيع المرافق العامة وسد الاحتياجات الطارئة وتحتاج هذه إلى تحريك موارد تحويلية جديدة محليا ودوليا.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها: إن عجز الموازنة العامة (حال تحققه) في البيئة الإسلامية يكون ذا طبيعة مؤقتة، وغير متراكمة، نتيجة للقيود الكثيرة التي تفرضها الشريعة على الاقتراض، وأيضا لرشد الإنفاق العام. وأن احتمالات تحقق عجز الموازنة العامة تتخفف بصورة معنوية في البيئة الإسلامية لتوفر القواعد والمبادئ التي ترشد سلوك الإدارة العامة، ووجود البدائل التمويلية الإسلامية المبنية على المشاركة وعلى القروض الحسنة يمكن أن تكون أكثر فاعلية في حل مشكلة عجز الموازنة العامة، مقارنة بالسياسات الاقتصادية الانكماشية التي تقترحها المؤسسات الدولية للدول المدينة، والتي أوضحت تجربتها خلال العقود الثلاث الأخيرة أنها غير فعالة في حل تلك المشكلة.

ويأتي موضوع بحثنا مشابها لهذا الموضوع في كونهما يتطرقان للبدائل التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي في موضوع تمويل عجز الموازنة العامة، إلا أن موضع دراستنا يختلف عنه في كونه يقدم طرحا عمليا لمواجهة عجز الموازنة العامة، من خلال التطرق إلى التجربة السودانية، واليات الاعتماد على الصكوك الإسلامية كبديل انب في مواجهة عجز الموازنة العامة بالبلد. وهذا لسنوات ثالث متتالية 2014؛ 2015؛ 2016.

2. الطيب داودي وصبرينة كردودي، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية؛ يومي 5 و6 مايو 2014م الموافق ل: 5 و6 رجب 1435هـ. جامعة سطيف، الجزائر. ولقد كانت معالجة هذه الدراسة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: مامدى كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز موازنات الدول؟ وكان الغرض من هذه الدراسة، الوصول إلى تحقيق هدف رئيسي والمتمثل في تطوير مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية يطلق عليها الصكوك الإسلامية، واعتبارها كبديل لتمويل عجز الموازنة العامة في الدول الإسلامية المعاصرة. ولقد توصل الباحثان في ختام هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها: إن صيغ التمويل الإسلامي تتميز بطابع التنوع والشمول؛ بحيث يمكن أن تكون على شكل عقود تمويلية كبيرة، كما يمكن أن تكون على شكل سندات ذات قيم اسمية صغيرة تصلح لصغار أصحاب الوفورات، وبمختلف الأجل القصيرة منها أو المتوسطة أو الطويلة، بحيث تتناسب مع مختلف الحالات وتغطي سائر جوانب الاحتياجات للأفراد والجماعات والمؤسسات والحكومات، في إطار يكفل تحقيق العدل الاجتماعي، دونما أي تجاوز أو طغيان.

ويأتي موضوع بحثنا مشابها لهذا الموضوع أيضا في كونهما يتطرقان للبدائل التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي في موضوع تمويل عجز الموازنة العامة، إلا أن هذا الموضوع تطرق إلى الصكوك الإسلامية واعتبارها كبديل لتمويل عجز الموازنة العامة في البلاد المسلمة، ولكن تم معالجة هذه الدراسة دون التطرق إلى جانب عملي يوضح الآليات التي يمكن من خلالها توظيف الصكوك الإسلامية في هذا الإطار؛ وهذا ماميز دراستنا في كونها تقدم طرحا عمليا

لمواجهة عجز الموازنة العامة، من خلال التطرق إلى التجربة السودانية وعاليات الاعتماد على الصكوك الإسلامية كبديل انسب في مواجهة عجز الموازنة العامة بالبلد.

3. زياد الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل إسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي: التقاضي عبر الحدود، يومي 16 - 15 جوان 2010، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا. وجاءت هاته الدراسة من أجل الإجابة على إشكالية رئيسية تتمثل في معرفة أهمية دور الصكوك الإسلامية لدعم الموازنة العامة؟ وكان الهدف من التطرق لهذه الدراسة هو تصور مقترح تمويلي لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة للدولة المسلمة، وهذا انطلاقاً من الانتشار والازدهار الواسع لأدوات التمويل الإسلامي والتي من أبرزها الصكوك الإسلامية؛ والتي لم يكن انتشارها فقط على المستوى العربي والإسلامي بل تعداه إلى الانتشار العالمي في العديد من البلدان الغربية، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى كون الصكوك الإسلامية تفتح الباب على مصراعيه للمشاركة الشعبية الشاملة من قبل الناس لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة. وكان من أبرز ما توصلت إليه هاته الدراسة من نتائج ما يلي: صلاحية استخدام الصكوك الإسلامية كبديل لأدوات الدين العام في معالجة العجز في الموازنة العامة، أو استخدامها لأغراض السياسة النقدية، ومن خلال ما يسمى عمليات السوق المفتوحة. إلا أن صناعة الصكوك الإسلامية تعتبر حديثة العهد، لذلك تمثل الموارد البشرية المؤهلة اللازمة للعمل فيها جانباً مهماً لمواكبة التطور والتوسع في سوق الصكوك الإسلامية. وتأتي دراستنا مشابهة لهاته الدراسة في انطلاقهما من منطلق واحد وهو اللجوء إلى الأدوات التمويلية الإسلامية وبالتحديد الصكوك الإسلامية؛ في سد الاحتياجات التمويلية للعديد من المجالات والقطاعات والتي من بينها الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة في الدولة المسلمة. إلا أن دراستنا كانت تختلف عن هته الدراسة في تعرضها لجانب عملي يوضح آلية تطبيق صكوك إسلامية واستخدامها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وتمثل جانب العملي في التعرض إلى التجربة السودانية باعتبارها دولة رائدة في الصناعة المالية الإسلامية.

III. الإطار النظري:

1. الإطار المفاهيمي لعجز الموازنة العامة؛ ومصادر تمويله

أ. تعريف عجز الموازنة العامة: لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم مختلفة تلتقي وتتقارب في العديد من الأحيان ومن بين أهم هذه المفاهيم ما يلي:

تعريف 01: "يعرف عجز الموازنة عن الوضعية التي تكون فيها النفقات أكبر من الإيرادات العامة، وهي سمة تكاد تميز موازنات غالبية الدول المتقدمة والنامية"¹.

تعريف 02: "وهو الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية"².

وبالرغم من تعدد التعاريف التي تناولت عجز الموازنة العامة، إلا أنها تتفق على أن العجز في الموازنة العامة للدولة، هو في حقيقته قصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة بأشكالها المتعددة؛ نتيجة الخلل الهيكلي القائم بين تيارات الموارد وبين تيارات الإنتاج.

ب. أسباب عجز الموازنة العامة: هناك العديد من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة وقد تختلف من عوامل سياسية واجتماعية إلى اقتصادية، إلا أن الأسباب الرئيسية عادة ما ترجع إلى العوامل الاقتصادية، فنمو

الإففاق العام بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة من الأسباب الرئيسية لبروز العجز في الموازنة العامة، وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

- **عامل النمو في الإففاق العام:** تعتبر النفقات العامة من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق مختلف أهدافها، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة وأبرزها³:

- * زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية؛ * الإففاق العسكري؛
- * اتساع نمو العمالة الحكومية؛ * الأزمات الاقتصادية؛

* زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإففاق العام على الاستهلاك؛

* سياسة التمويل بالعجز (فشل هذه السياسة في تحقيق أهدافها تعتبر من الأسباب الرئيسية لتزايد نسبة عجز الموازنة العامة للدولة)؛

* التضخم.

- **تراجع نمو الإيرادات العامة:** يظهر العجز في الموازنة العامة للدولة إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة. ويمكن التعرف على مدى التفاوت الحادث بين نمو النفقات ونمو الإيرادات العامة من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة، والتغير النسبي في النفقات العامة للدولة عبر الزمن، وتعرف هذه العلاقة بمصطلح "حساسية الإيرادات العامة للتغير في النفقات العامة": تبين هاته العلاقة في الأتي⁴:

$$\phi e = \frac{\Delta T}{T} / \frac{\Delta E}{E}$$

ϕe : معامل حساسية الموارد لتغير النفقات العامة
 ΔT : التغير في الموارد (الإيرادات)
 ΔE : التغير النفقات العامة
 T : الموارد (الإيرادات)
 E : النفقات العامة

فإذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات تتجه نحو التناقص عبر الزمن فيدل ذلك على اتساع الفجوة بين نمو النفقات العامة، ونمو الإيرادات العامة وهو ما يفسر وقوع الدولة في مشكلة عجز الموازنة لفترات طويلة من الوقت. وبالرجوع إلى أبرز العوامل والأسباب المؤدية إلى ضعف الإيرادات العامة، يمكن ذكر أهمها كما يلي⁵:

- * وضعف الجهد الضريبي، إذ يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الدخل القومي؛
- * جمود النظام الضريبي؛

* زيادة الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة، حيث تتجلى العلاقة بين الضرائب غير المباشرة وبين تزايد معدلات عجز الموازنة في أنها ذات أثر تضخمي، بسبب رفعها المباشر للأسعار من جهة، وافتراس توجيه حصيلتها للإففاق العام الاستهلاكي من جهة أخرى؛

* التهرب الضريبي؛

* الإعفاءات والمزايا الضريبية السخية: وقد قدر صندوق النقد الدولي، أن حوالي 10 % من إيرادات الموازنة الكلية لبعض الدول، يمكن أن تتخفف نتيجة للمزايا الضريبية الممنوحة؛

* تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام؛

* اتساع حجم القطاع غير الرسمي (الأمر الذي يصفق ويحد من الأداء الضريبي).

ج. مصادر تمويل عجز الموازنة العامة:

مع تزايد أهمية مفهوم العجز الموازني حاولت العديد مدارس الفكر لاقتصادي إيجاد مصادر تمويلية لمواجهة وعلاج هذا العجز، وكان هذا من منطلق إيديولوجيات كل مدرسة وحسب طريقة كل نظام ولعل أهم وأبرز مصادر تمويل العجز الموازني ما يلي:

- **المصادر الجبائية:** تعتبر أحد أهم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة، وذلك بسبب ثبات حصيلتها نسبيا وكذا دورية تحصيلها، وتشمل هاته المصادر الجبائية ما يلي:

* **الضرائب:** تعرف الضريبة على أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدرتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة ويشكل نهائي دون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية⁶.

فالضرائب تعتبر أهم أداة من أدوات تمويل العجز الموازني، من خلال تشعب تنظيمها الفني، الذي أمدها بنسب مختلفة وتواريخ تسديد متفرقة، توفر للاقتصاد سيولة دائمة موزعة خلال كل السنة المالية، فالضريبة على القيمة المضافة تحصل بعد كل نشاط للمكلف، بينما تحصل الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات في آخر السنة المالية فتعتبر موردا للموازنة العامة تبدأ بها السنة المالية الجديدة⁷.

* **الرسوم:** الرسم هو مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة، أو غيرها من الهيئات العامة، جبرا، مقابل خدمة معينة تؤديها له، تحقق في آن واحد نفعاً خاصاً لمن ينتفع بها بالإضافة إلى نفع عام يعود على المجتمع من جراء أدائها⁸.

وباعتبار أن العجز الموازني هو عبارة عن زيادة في النفقات مقابل نقص في الإيرادات فإن الدولة لم يحدث لها عجز أولاً من خلال توسعها في الخدمات للأفراد، مما ينتج عنه زيادة في حصيله الرسوم، فإذا زاد العجز الموازني قابله بالضرورة زيادة في الرسوم⁹.

- **المصادر الائتمانية:** يعبر مفهوم الائتمان عن وجود ثقة بين طرفي العقد الذي موضوعه مبلغ مالي يدعى القرض، وتعد أهم أنواع القروض المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة ما يلي:

* **القروض العامة:** "هي المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو إحدى الهيئات العامة الأخرى؛ من الأفراد أو من الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية، مع احترام شروط العقد"¹⁰.

وتلجأ الدولة للقروض العامة كمصدر من مصادر تمويل عجز موازنتها، لعدة اعتبارات لعل أهمها:

✓ لتمويل المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى نفقات كبيرة تفوق الموارد السنوية للدولة؛

✓ لتمويل نفقات تنمية وعسكرية ضخمة.

* **القروض الخارجية:** "هي القروض التي تصدرها خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة، أو العامة أو الأجنبية أو حتى بعض المنظمات الدولية المتخصصة، وعادة ما يتم الاكتتاب في هذه القروض بالعملة الأجنبية"¹¹ وتلجأ الدول للقروض الخارجية عندما تكون السوق المالية الداخلية عاجزة عن توفير الأموال اللازمة، وكذلك عندما تعاني من عجز في مدفوعاتها الخارجية وتحتاج لعملة أجنبية لسد هذا العجز¹².

- **التمويل التضخمي:** هو عبارة عن إصدار النقود الورقية من طرف السلطة النقدية غالبا ما تكون هي البنك المركزي وتتم عملية الإصدار النقدي وفقا لعدة معايير لعل من أهمها الحالة الاقتصادية ومدى قدرة الاقتصاد على تحمل الكتلة النقدية الإضافية¹³ وتؤدي هذي الوسيلة إلى زيادة عرض النقود زيادة لا تتناسب مع زيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع، وفي هذه الحالة تتمكن الحكومة من أن تعبئ قدرا من الموارد

مساويا لحجم العجز بالموازنة عن طريق تحويل الموارد إليها بشكل إجباري، ورغم أن هذه الوسيلة قد تبدو سهلة وميسرة للسلطة إلا أنها في الحقيقة ذات كلفة وخيمة حيث ينجم عنها التضخم¹⁴.

2. الصكوك الإسلامية (المفهوم، الخصائص، الأنواع)

أ. مفهوم الصكوك الإسلامية:

- **الصكوك لغة:** الصكوك جمع صك، والصك: هو الضرب الشديد بالشيء، وقيل هو الضرب عامة بأي شيء كان، صكه، يصكه، صكا¹⁵. ويقال أيضا: يصك صكا: أي ضربه بقوة ودفعه¹⁶.

- الصكوك اصطلاحا:

✓ يعرف مجمع الفقه الإسلامي التصكيك على أنه " إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من المنافع والأعيان والنقود) قائمة فعلا أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذه أحكامه¹⁷ .

✓ وعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية والكائن مقره في ماليزيا الصكوك بأنها: "شهادات يمثل كل صك حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في الموجودات العينية، أو مجموعة مختلفة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثماري معين وفقا لأحكام الشريعة¹⁸ .

✓ وارتكزت هيئة المحاسبة والمرجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إطلاق اسم الصكوك الاستثمارية بدلا من الصكوك الإسلامية وذلك تمييزا لها عن الأسهم والسندات، وعرف في المعيار رقم (17) من كتاب المعايير الشرعية الصكوك الإسلامية بأنها: " وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية الأعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"¹⁹ .

ب. **خصائص الصكوك الإسلامية:** تتفق الصكوك الإسلامية مع غيرها من الأوراق المالية التقليدية في بعض الإجراءات الإدارية من حيث التنظيم والإصدار، إلا أن الذي يميزها عن غيرها من الأوراق كونها تلتزم بالأحكام الشرعية الإسلامية في كافة مراحلها منذ بداية إصدارها إلى انتهاء أجلها ومن بين أهم خصائصها ما يلي²⁰:

- 1) الصكوك عبارة عن وثيقة متساوية القيمة تصدر باسم مالكيها لإثبات حقه في الموجودات الصادرة بموجبها؛
- 2) تكون الصكوك قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية (البورصة) (في إطار الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها)؛
- 3) تمثل الصكوك حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار (أعيان أو منافع أو خدمات أو خليط منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل ديننا أو التزاما في ذمة مصدرها)؛
- 4) الصكوك تقوم على المشاركة في الغنم (الربح) والغرم (الخسارة): فمالكو الصكوك يشاركون في غنمها حسب الأفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم وفقا لقاعدة الغنم بالغرم؛
- 5) أنها تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها.

ج. **أنواع الصكوك الإسلامية:** تتنوع الصكوك الإسلامية إلى أنواع عديدة حسب الصيغة الشرعية التي يقوم عليها العقد (الصك) وطبيعة العلاقة التي تربط بين الأطراف المختلفة لهذا الصك، وقد أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) إلى وجود أكثر من أربعة عشر نوعا من الصكوك إلا أن أكثرها انتشارا وتداولها ما يلي:

- **صكوك المشاركة:** تعد صكوك المشاركة بأنها: " وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة من إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تحول نشاط، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها"²¹.
- **صكوك المضاربة:** عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: " أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال المضاربة؛ بإصدار صكوك ملكية على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يمتلكون حصصا شائعة في رأسمال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه"²².
- **صكوك الإجارة:** تعرف صكوك الإجارة على أنها: صكوك ذات قيمة متساوية، تمثل ملكية أعيان مؤجرة، أو منافع وخدمات، وهي قائمة على أساس عقد الإجارة كما عرفته الشرعية الإسلامية²³.
- **صكوك السلم:** تعرف بأنها: صكوك تمثل ملكية حصة معلومة في رأس مال السلم، لتمويل شراء سلعة مؤجلة التسليم بثمن حال ثم تسوق على العملاء، ويتمثل عائد حملة الصكوك في الربح من بيع سلعة السلم²⁴.
- **صكوك الاستصناع:** وهي وثائق أو شهادات متساوية القيمة تصدر بهدف تعبئة الموارد المالية المطلوبة لاستصناع أصل معين، وهذا الأصل الذي سيتم استصناعه سيكون مملوكا لحاملي هذه الشهادات²⁵.
- **صكوك المربحة:** وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المربحة، وتصبح سلعة المربحة مملوكة لحملة الصكوك، والهدف من إصدارها صكوك المربحة هو تمويل عقد بيع بضاعة حملة الصكوك، وتستخدم المؤسسة المالية حصيلة الصكوك في تملك بضاعة المربحة وقبضها قبل بيعها مربحة²⁶.
- 3. الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة:**

يمكن الاستفادة من الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال إفساح المجال للمشاركة الشعبية لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، والتي تعبر عن البرنامج المالي المتوقع تنفيذه من قبل الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتنفيذ برامجها الاقتصادية وسد العجز القائم فيها²⁷. ويمكن تقديم تصوراتها كمايلي:

- **صكوك المضاربة:** حيث يمكن استعمال صكوك المضاربة لتمويل عجز الموازنة العامة، ففي حالات العجز تقوم الدولة بتمويل العجز الموازني بقياهما بالمشاريع الكبرى التي لا تتحملها موازنة سنة، وذلك عن طريق إصدار صكوك المضاربة وذلك بدلا من سندات الخزينة، حيث تقوم صكوك المضاربة بدور المعبئ للأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام²⁸.

- **صكوك الإجارة:** إضافة إلى ذلك يمكن استعمال صكوك الإجارة في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل العديد من المشاريع والنفقات الحكومية، إذ يمكن تمويل الإنشاءات العقارية من خلال إصدار صكوك الأعيان المؤجرة، كما يمكن استخدام صكوك الإجارة في تمويل المشاريع في قطاعات مهمة كالتعليم والصحة... وغيرها من المشاريع، كما توفر صكوك الإجارة الحكومية الأصول، مثل المعدات والآلات بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك، ويمكن استخدام مختلف الصكوك الإسلامية لتمويل العجز في موازنة الدولة وذلك حسب الاحتياجات التمويلية لها²⁹.

- **صكوك السلم:** حيث وبمقتضى هذه الصكوك تبيع الدولة " سلما" سلعة محددة الأوصاف، تنتجها حيث يدفع المشتري الثمن للدولة حالا على ان تسلمه الدولة السلعة في موعد لاحق؛ وهذا الأسلوب يناسب كثيرا الدول التي لديها موارد طبيعية كالدول النفطية مثلا، حيث يمكن للدولة استعمال حصيلة صكوك البترول؛ لتغطية عجز الميزانية بشكل عام دون ارتباط هذه الحصيلة بمشروع معين، وعند آجال الاستحقاق تقوم الدولة نفسها ببيع البترول؛ نيابة عن صاحب الصك

وبموجب وكالة ينص عليها الصك نفسه؛ ويكون ربح الصك هو (الفرق بين سعر شراء البترول الذي تحدده الدولة بحيث يغري المشتري وسعر بيعه عند استحقاق اجله)³⁰.

- **صكوك الاستصناع:** يمكن للدول من خلال صكوك الاستصناع أن تحصل على التمويل المتوسط من البنوك الإسلامية وغيرها من الأطراف الأخرى؛ حيث يوجه هذا التمويل بشكل أساسي للإنشاءات وتوريد السلع والمعدات ووسائل النقل، ويكون ربح هذه الصكوك من خلال الفرق بين كلفة الإنشاءات وثمان بيعها للحكومة بعد الاستصناع. وذلك بعدما يقوم البنك الإسلامي مثلا بعقد استصناع لتقديم الإنشاءات أو المواد اللازمة للحكومة، على أن تدفع قيمتها بعدة مدة معينة ثم يتعاقد هو الآخر باستصناع مواز مع آخرين للقيام بالإنشاءات أو ماتم التعاقد عليه بثمن يدفعه لهم عند العقد³¹.

4. مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة بالسودان:

تعد تجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان، تجربة رائدة ومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة، وتمويل الأصول والمشاريع الحكومية التنموية، وفي نفس الوقت أداة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتنوع إصدارات الصكوك الإسلامية في السودان، وتعتبر صكوك المشاركة الحكومية (شهادة)، وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح)؛ من أبرز هاته الصكوك والتي تدخل أيضا كمصدر تمويلي لعجز الموازنة العامة في البلد.

أ. صكوك الاستثمار الحكومية (صرح):

- **تعريف صكوك الاستثمار الحكومية:** تعرف صكوك الاستثمار الحكومية على " أنها وثيقة ذات قيمة اسمية محددة بالجنيه السوداني، تتيح لحاملها المشاركة في أرباح تمويل المشروعات الحكومية، عن طريق عقود الإجارة والمرابحة والاستصناع والسلم بغرض تحقيق ربح، وهي ذات آجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا من 5_7 سنوات، وتصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة"³².

بدا العمل بإصدار صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) في العام 2003.

- **أهداف صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)³³:** تهدف صكوك الاستثمار الحكومية إلى تحقيق الآتي:

- ✓ تجميع المدخرات القومية والإقليمية وتشجيع الاستثمار؛
- ✓ إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوح؛
- ✓ تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية؛
- ✓ توظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية؛
- ✓ تقليل الآثار التضخمية وذلك بتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة.

- **آلية عمل صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)³⁴:**

أولاً: حملة الصكوك (أرباب المال)؛

ثانياً: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة (المضارب)؛

ثالثاً: وزارة المالية والاقتصاد الوطني (الجهة الطالبة للتمويل).

تقوم العلاقة بين حملة الصكوك والشركة على أساس عقد المضاربة الشرعي وبين الوزارة والشركة على أساس عقود صيغ التمويل الإسلامية.

- مميزات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)³⁵:

- ✓ ثبات معدل الأرباح طلية عمر الإصدار (من 2 إلى 6 سنوات) مقارنة مع الأرباح المتغيرة سنويا في شهادات (شهادة) والصناديق الأخرى؛
 - ✓ التوزيع الربع والنصف سنوي لأرباح الصكوك يجعلها إيرادا ثابتا للمستثمرين خلال العام؛
 - ✓ أدت إلى تنشيط سوق الأوراق المالية وترسيخ ثقافة التعامل في الأوراق المالية.
- إصدارات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) للفترة 2010_2015:

جدول رقم 01: إصدارات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) للفترة 2010_2015

الوحدة: مليون جنيه

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاكتتابات	300	496	345.1	_	482.9	72.21
التصفيات	556	628	813.1	500	496.2	_
الأرباح	296	287	324.4	239.25	789.4	174.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة لسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

يوضح الجدول أعلاه أن شركة السودان للخدمات المالية المحدودة قد قامت بإصدار صكوك استثمار حكومية (صرح) خلال فترة الدراسة (2010_2015) حيث كان أكبر إصدار في سنة 2011 بمبلغ 496 مليون جنيه، في حين لم يكن هناك أي إصدار في سنة 2013. بينما كانت هناك تصفيات خلال فترة الدراسة (2010_2015)، أكبرها كانت في سنة 2012 بمبلغ 813.1 مليون جنيه، في حين لم تكن هناك أي تصفيات في سنة 2015. أما حجم الأرباح الموزعة خلال فترة الدراسة (2010_2015) فقد تباينت فكانت أعلى نسبة توزيعات في سنة 2014 بمبلغ قدر بـ 789.4 مليون جنيه. ب. شهادات مشاركة الحكومة (شهادة): وهي عبارة عن صكوك تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة.

- وتهدف شهادات (شهادة) إلى تحقيق الآتي³⁶:

- ✓ استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار.
- ✓ توفير أداة إسلامية شرعية لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي؛ وإنفاذ السياسات المالية وسد عجز الموازنة.
- ✓ تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية.
- ✓ تحقيق عائد مجزٍ للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكون الشراكة الذي يحتوي على أكثر الشركات كفاءة وذات أداء مالي وإداري عالٍ.

✓ تمكن وزارة المالية من الاستدانة من موارد مالية حقيقية غير تضخمية مما يقلل من اعتمادها على الاستدانة من بنك السودان المركزي.

- آلية عمل شهادات (شهامه): تتبني العلاقة في شهادات (شهامه) وفقاً للآتي:
أولاً: المستثمرون (المصارف، المؤسسات المالية والشركات، الصناديق والأفراد)

ثانياً: الشركة (مدير الصندوق)

ثالثاً: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وهي الجهة المالكة لمكون الشراكة..

- مميزات شهادات (شهامه):

- ✓ تتميز شهادات (شهامه) بأنها ذات عائد مرتفع ومخاطر متدنية؛
- ✓ لها فترة سريان قصيرة لمدة عام؛
- ✓ تقبل كضمان من الدرجة الأولى مقابل التمويل الممنوح من المصارف.

- إصدارت شهادة المشاركة الحكومية (شهامه) للفترة 2010_2015:

جدول رقم 02: إصدارت شهادة المشاركة الحكومية (شهامه) للفترة 2010_2015

الوحدة: مليون جنيه

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
2974.3	3193.2	2905.3	3031.1	2814	1693	الاكتتابات
15471.6	12579.9	11226.0	9994.5	8567	7759	التجديدات
446.6	1554.5	1800.4	1145.1	885	165	التصفيات
18.5	18.6	18.5	18.5	15.7	14.5	متوسط الأرباح %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة لسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

يوضح الجدول أعلاه أن شركة السودان للخدمات المالية المحدودة قد قامت بإصدار شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) خلال فترة الدراسة (2010_2015) حيث كان أكبر إصدار في سنة 2014 بمبلغ 3,193.2 مليون جنيه. بينما كانت هناك تصفيات خلال فترة الدراسة (2010_2015)، أكبرها كانت في سنة 2013 بمبلغ 1,800.4 مليون جنيه 2015. أما نسبة الأرباح الموزعة خلال فترة الدراسة (2010_2015) فقد ارتفعت من 14.5% عام 2010 إلى 15.7% عام 2011؛ لتعرف ثباتاً واستقراراً بنسبة 18.5% خلال السنوات الثلاثة الباقية.

ج. مصادر تمويل العجز في السودان:

يوضح الجدول رقم (03) العجز الكلي الحاصل في السودان ومصادر تمويله، وهذا خلال السنوات 2014، 2015، 2016. وستتعرف من خلال هذا الجدول إلى مساهمة الصكوك الإسلامية (شهادة، صرح) في تمويل عجز الموازنة العامة.

الوحدة: مليون جنيه

جدول رقم 03: العجز الكلي ومصادر تمويله في السودان للسنوات 2014؛ 2015؛ 2016.

البند	2016			2015			2014		
	المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة
العجز الكلي الموازني	100	11234.9	11000.2	100	6976.4	6434.7	100	4425.1	5757.3
التمويل الخارجي (السحوبات)	14.3	1605.7	5527.0	20.4	1425.2	3947.5	36	1610.1	3655.1
التمويل الخارجي (سدادات)	04.1	464.3	2551.9	26.2	1830.6	3477.0	19	853.8	2947.3
صافي التمويل الخارجي	10.3	1141.4	22975.1	5.8	405.4	470.5	17	756.3	707.8
التمويل الداخلي (سحوبات)	108.2	12157.4	17322.5	137	9531	8249.2	329	14537.3	12547.5
التمويل الداخلي (سدادات)	18.5	2083.2	9297.4	31	2149.3	2285	246	10868.7	9497.9
صافي التمويل الداخلي	89.7	10074.2	8025.0	106	7381.8	5964.2	83	3668.7	5049.6
صكوك (شهادة)	18.8	2109.4	2000	37.4	2611.2	1300	36	1611.6	217.0

صكوك (صرح)	706.4	173.1	04	1300	50.3	0.72	102.6	206.4	01.8
سندات اطفاء الدين	100.0	416.5	09	85	141.4	2.03	00	12.2	0.1
الضمانات	1837.5	2190.8	50	2149.2	3419.8	49.02	3122.5	2879.7	25.6
المتأخرات	2111.2	2130.2	48	2200	1957.6	28.06	1200	96.2	0.9
الاستدانة من البنك المركزي	2500	2240.0	51	3500	3500	50.17	4000	5400	48.1
موارد اضافية	2000	00	0	00	00	0	00	00	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني للسنوات 2014؛ 2015؛ 2016.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع العجز الكلي للموازنة؛ طيلة سنوات الدراسة ليصل إلى 11234.9 في عام 2016 بمعدل 60% مقارنة بعام 2015، وقد تمت تغطيته من مصادر الداخلية بنسبة 90.0% والخارجية بنسبة 10%. وتوزعت مصادر تمويل العجز لسنوات الدراسة كما يلي³⁷:

- **التمويل الخارجي:** بلغت السحوبات على القروض والمنح الأجنبية مبلغ 1605.7 مليون جنيه في عام 2016؛ بينما بلغ السداد مبلغ 464.3 مليون جنيه؛ وبلغ صافي التمويل الخارجي مبلغ 1141.4 مليون جنيه بنسبة مساهمة 10.3% من إجمالي التمويل في عام 2016.

- **التمويل الداخلي:** بلغ الأداء الفعلي للتمويل الداخلي 12157.4 مليون جنيه في عام 2016 وإجمالي السداد 2083.2 مليون جنيه؛ يمثل الفرق بينهما صافي التمويل الداخلي 10074.2 مليون جنيه بنسبة مساهمة 90% من إجمالي تمويل العجز.

- **آليات الدين الداخلي:** تشمل مصادر التمويل الداخلي شهادات (صكوك) المشاركة الحكومية (شهامه) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح)، وسندات إطفاء الدين والضمانات والمتأخرات؛ حيث مثلت الضمانات النسبة الأكبر من تمويل العجز مقارنة باليات الدين الأخرى؛ حيث بلغت مبلغ 2879.7 مليون جنيه بنسبة مساهمة 26% من إجمالي التمويل المحلي، تليها شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) بمبلغ 2109.4 مليون جنيه بنسبة مساهمة 19%.

- **الاستدانة المؤقتة من بنك السودان المركزي:** بموجب المادة (48-1) من قانون بنك السودان المركزي لعام 2002 والمعدل عام 2012، يجوز للبنك المركزي منح تمويل مؤقت للحكومة بالشروط التي يقرها على أن لا يتجاوز التمويل في أي وقت 15% من تقديرات الإيرادات العامة للحكومة في السنة المالية التي يمنح فيها التمويل، على أن يسد ذلك التمويل في مدة لا تتجاوز الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية التي منح فيها التمويل، ووفقاً لهذه المادة تم منح الحكومة تمويلاً مؤقتاً بمبلغ 5400 مليون جنيه في عام 2016، ويمثل ذلك نسبة 9% من إجمالي التقديرات للإيرادات العامة لعام 2016، مما أسهم في تغطية العجز الكلي للموازنة بنسبة 48%.

وقد لخص الدكتور " فتح الرحمن علي محمد صالح " مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية بنك الاستثمار المالي بالسودان، الجوانب الايجابية لتجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان كما يلي³⁸:

- تعتبر التجربة السودانية في مجال إصدار الصكوك محاولة جادة في مجال الصناعة المالية الإسلامية لكونها امتدت لأكثر من عقد من الزمان؛
- أسهمت في تثبيت دعائم سوق الخرطوم للأوراق المالية بآثاره الإيجابية على مجمل حركة الاقتصاد السوداني؛
- أسهمت في معالجة فجوة الموارد الداخلية لتغطيتها لنسبة كبيرة من عجز الموازنة الداخلية؛
- أسهمت في تنويع أدوات إدارة السيولة للجهاز المصرفي وكذلك الضمانات المصرفية؛
- مهدت الطريق للابتكارات المالية للتمويل القطاع الخاص من خلال أدوات سوق المال؛
- من المؤمل أن تسهم في تمويل التنمية الاجتماعية والأنشطة الخيرية من خلال أدوات سوق المال إذا تم إصدار الصكوك الاجتماعية والخيرية؛
- ساعدت في نشر الوعي الإذخاري في أوساط المجتمع.

IV. الطريقة والإجراءات:

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في الصكوك الإسلامية المصدرة في السودان والتي من بين أهداف إصدارها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة.

أما عينة الدراسة فتم اختيار نوعين من الصكوك الإسلامية وهي صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)؛ بالإضافة إلى شهادات مشاركة الحكومة (شهادة). وهذا لإمكانية توظيفها كبداية شرعية لتمويل عجز الموازنة العامة في البلد. وهذا لفترة زمنية مقدرة بثلاث سنوات وهي 2014؛ 2015؛ 2016.

طريقة جمع البيانات (تم الاعتماد في مرحلة جمع البيانات؛ على طريقة المسح المكتبي وهذا من خلال الاطلاع على مجموعة من الكتب الورقية والالكترونية؛ والمقالات العلمية المحكمة والمنشورة؛ بالإضافة إلى الاعتماد في الجزء التطبيقي على مجموعة من التقارير الرسمية والصادرة عن شركة السودان للخدمات المالية المحدودة والبنك المركزي السوداني؛ والتي تم الحصول عليها (التقارير) من الموقع الرسمي للشركة والبنك.

وكان تحليل هذه البيانات المجمع من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي في التطرق إلى الجانب المفاهيمي للدراسة وعرض لأبرز المفاهيم المتعلقة بعجز الموازنة العامة؛ وبرز أسبابه، بالإضافة إلى مصادر تمويله، والتطرق أيضا إلى مفهوم الصكوك الإسلامية، والية الاستفادة منها في تمويل عجز الموازنة العامة. أما في الجزء التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي لغرض تحليل دور الصكوك الإسلامية السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة.

V. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

وفي ختام هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج؛ تمثل إجابات على الفرضيات المطروحة، في هذه الدراسة:

- ✓ يعرف عجز الموازنة عن الوضعية التي تكون فيها النفقات أكبر من الإيرادات العامة؛
- ✓ هناك العديد من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة وقد تختلف من عوامل سياسية واجتماعية إلى اقتصادية، إلا أن الأسباب الرئيسية عادة ما ترجع إلى العوامل الاقتصادية، فنمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة من الأسباب الرئيسية لبروز العجز في الموازنة العامة؛

✓ الصكوك الإسلامية هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية الأعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله؛

✓ تتفق الصكوك الإسلامية مع غيرها من الأوراق المالية التقليدية في بعض الإجراءات الإدارية من حيث التنظيم والإصدار، إلا أن الذي يميزها عن غيرها من الأوراق كونها تلتزم بالأحكام الشرعية الإسلامية في كافة مراحلها منذ بداية إصدارها إلى انتهاء أجلها؛

✓ تتنوع الصكوك الإسلامية إلى أنواع عديدة حسب الصيغة الشرعية التي يقوم عليها العقد (الصك)؛

✓ يمكن استعمال صكوك المضاربة لتمويل عجز الموازنة العامة، ففي حالات العجز تقوم الدولة بتمويل العجز الموازني بقيامها بالمشاريع الكبرى التي لا تتحملها موازنة سنة، وذلك عن طريق إصدار صكوك المضاربة وذلك بدلا من سندات الخزينة، حيث تقوم صكوك المضاربة بدور المعين للأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام؛

✓ تعد تجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان، تجربة رائدة ومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة، وتمويل الأصول والمشاريع الحكومية التنموية، وفي نفس الوقت أداة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

VI. الخلاصة:

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن القول أن النتيجة الرئيسية المتوصل إليها هي أن الصكوك الإسلامية، تعتبر من أهم منتجات الصناعة المالية الإسلامية؛ القادرة على أن تمثل البديل الأنسب للأدوات المالية التقليدية؛ في تمويل عجز الموازنة العامة والذي تعاني منه أغلب الدول الإسلامية، وهذا من خلال ماتوفره هاته الصكوك من نقاط ايجابية عديدة منها (قيامها على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، تنوعها وفقا لتنوع صيغ التمويل الإسلامي؛ تنوع آجالها...) فالأساليب التقليدية نتيجة لقيامها على أسعار الفائدة وطبيعتها التضخمية، فهي بقدر ماتساهم في الحل المؤقت لإشكالية تمويل العجز الموازني؛ بقدر ماتتسبب في إحداث الآثار التضخمية وزيادة الأعباء العامة وتتابع الأزمات. ومن خلال التطرق للتجربة السودانية فيمكننا القول بأنها تعد من التجارب الرائدة في تطبيقات الصكوك الإسلامية، والتي ينبغي على البلدان الإسلامية عموما وبلدنا الجزائر خصوصا الاقتداء بها ومحاكاتها.

VII. الهوامش والإحالات:

- 1 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 201.
- 2 لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 114.
- 3 غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة شلف، الجزائر، 2016-2017، ص 94-97 (بتصرف).
- 4 لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 124.
- 5 غالمي زهيرة، مرجع سابق، ص 98-102 (بتصرف).
- 6 محمد محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، دار هومه، الجزائر، 2008، ص 13.

- 7 طارق هزرشي، الأمين لباز، مداخلة بعنوان: دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع والرهانات المستقبلية، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، يومي 23 و24 فيفري 2011، ص 14.
- 8 منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص 71.
- 9 طارق هزرشي، مرجع سابق، ص 10.
- 10 منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 80.
- 11 منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 85.
- 12 غالمي زهيرة، مرجع سابق، ص 121.
- 13 هزرشي طارق ولباز الأمين، مرجع سابق، ص 16.
- 14 غالمي زهيرة، مرجع سابق، ص 124.
- ابن منظور، لسان العرب، المجلد العاشر، دار صادر، بيروت لبنان، ص: 456. 15
- جبران مسعود، الرائد، ط2، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 2005، ص 551. 16
- 17 مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم 178(4/19)، الدورة التاسعة عشر لرابطة العالم الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 01.
- 18 مجلس الخدمات المالية الإسلامية، متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية، ماليزيا، يناير، 2009، ص 03.
- 19 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، البحرين، 2010، ص 288.
- 20 المرجع نفسه، ص 291.
- 21 كتاف شافية، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 11، العدد 14، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 83.
- 22 سامر مظهر قنطججي، صناعة التمويل، ط2، دار أبي فداء العالمية، حماه، سوريا، ، مارس 2015، ص 439.
- 23 منذر قحف، سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 37.
- 24 بدروني هدى، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 2016/2017، ص 67.
- 25 احمد بلخير، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، قسم الشريعة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص 68 ص 69.
- 26 مفتاح صالح، واقع صناعة الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي (منتجات وتطبيقات الهندسة المالية) ، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2014، ص 07.
- 27 زياد الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل إسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي (الصيرفة المالية والإسلامية) الجامعة العالمية الإسلامية ،ماليزيا، يومي 15 و16 جوان 2010، ص 01.
- 28 هزرشي طارق ولباز لمين، مرجع سابق، ص 10.

- 29 سليمان ناصر وربيعه بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي (إدارة المخاطر، التنظيم والإشراف) معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، يومي 06 و07 أكتوبر 2012، ص 05.
- 30 أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، مذكرة ماجستير في الدراسات الإسلامية؛ معهد الدعوة الجامعي؛ بيروت؛ لبنان، 2009، ص 180.
- 31 زواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي (منتجات وتطبيقات الهندسة المالية) جامعة سطيف، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2014، ص 24.
- 32 سليمان ناصر وربيعه بن زيد؛ مرجع سابق، ص 21.
- 33 شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي السابع، الخرطوم، السودان، 2015، ص 15.
- 34 نفس المرجع، ص 16.
- 35 نفس المرجع، ص 16.
- 36 نفس المرجع؛ ص 13.
- 37 البنك المركزي السوداني، التقرير السنوي لعام 2016، ص 108.
- 38 فتح الرحمان علي محمد صالح؛ إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة إلى الحالة السودانية، بحث مقدم لملتقى الخرطوم الرابع للمنتجات المالية الإسلامية بعنوان " التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية "، الخرطوم؛ السودان، يومي 6 و5 افريل 2012، ص 17؛ 18.